في توصياته النهائية والمشاركون فيه دعوا الأمانة العامة للنظر في عقد دورة خاصة للبحث في سبل تنمية شبكات التواصل الاجتماعي

الملتقى الإعلامي: التعاطي مع الأحداث بشفافية ومهنية لتعزيز طموحات الشعوب

د.سارة أكبر مشاركة في إحدى جلسات الملتقى (محمد ماهر)

ماضي الخميس

مساندة الإعلام الرياضي لقطر في الإعداد لاستضافة كأس العالم 2022 لتقديم صورة مشرفة عن العرب

إيلاء كل الاهتمام للصحافة الإلكترونية وخاصة التي يصدرها الشباب

التشديد على تفادي التعتيم في تغطية الأحداث ومراعاة الحيادية والموضوعية

الابتعاد عن مخاطر نشر الفتن الطائفية والمذهبية والتمييز الاجتماعي

ضرورة تفادي تأثير الإعلان على استقلالية السياسات التحريرية

بعد جلسات ماراثونية تناولت أهمية دور الإعلام تجاه المجتمعات والشعوب، اختتم الملتقى الإعلامي العربي دورته الثامنة أمس الأول بالتأكيد على ضرورة الابتعاد عن التعتيم في تغطية الثورات العربية، والاعتماد على الشفافية والمهنية في التعاطي مع الأحداث لتعزيز طموحات الشعوب والأمم، كما شددت التوصيات الختامية على ضرورة الابتعاد عن نشر بذور الفتن الطائفية والمذهبية وأي أشكال للتمييز الاجتماعي، وفيما يخص الإعلام الرياضي، دعا المشاركون إلى مساندة قطر في الاستعداد لتنظيم مونديال 2022 لتقديم صورة مشرفة وراقية عن الشباب العربي.

وكان المشاركون في الملتقى قد تابعوا بحماس بالغ جميع جلساته التي بلغت 12 جلسة سعيا لدور مميز للإعلام العربي تجاه المجتمع، وأكد ذلك ما ألقي من كلمات خلال حفل الافتتاح، كما ثمن المشاركون المداخلات النوعية والفنية كافة، التي عالجت الآفاق المرجوة من منطلقات مهنية موضوعية لتفعيل الحوار في الملتقى كي يأخذ الإعلام دوره المنوط به والتاريخي بأدواته المرئية والمسموعة والمقروءة.

وقد بدأ اليوم الأول من الأعمال باجتماع المجلس العربي للتنمية الإعلامية الذي انعقد يوم 22 الجاري، ثم استكمل الملتقى أعماله بعقد ملتقى حوار الشباب الذي أقيم للمرة الأولى ضمن فعاليات الملتقى الإعلامي العربي الأساسية، وقد ناقش ملتقى حوار الشباب ثلاث موضوعات في ثلاث جلسات تناولت الشباب والثقافة المالية، وإعلام الشباب وشبكات التواصل الاجتماعي، وماذا يريد الشباب؟

وبقدر ما جاءت الدورة الثامنة من أعمال الملتقى معبرة، بموضوعاتها ومحاورها، عن إدراك لأبعاد التطورات الجارية في المنطقة العربية وخاصة فيما يتعلق بالإعلام، بقدر ما عكست المناقشات والحوار العام في الجلسات الحيوية الدافعة التي تسري في مجتمع الإعلام العربي وتفاعله مع المتغيرات على الساحة العربية.

18 توصية

وقد خلص المجتمعون من المتحدثين والمشاركين الى الخروج بالتوصيات التالية:

● أولا: يرفع الإعلاميون العرب المشاركون في أنشطة الملتقى الإعلامي العربي كل آيات الشكر والوفاء الى الكويت ممثلة في صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الذي ساند الملتقى الإعلامي ودعمه في بداية تأسيسه قبل ست سنوات، وإلى ولي عهده الشيخ نواف الأحمد على كامل الدعم والمساندة التي تقدمها الكويت دائما للإعلام والإعلاميين العرب، كما يقدمون أسمى آيات الشكر والوفاء لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد على رعايته لهذا الملتقى، كما أشاد كل المشاركين بتلك الحفاوة البالغة التي استقبل بها وزير النفط ووزير الإعلام الشيخ أحمد العبدالله لمشاركته الفعالة ودعمه المستمر لإنجاح هذا الملتقى.

● ثانيا: أعرب المشاركون في الملتقى عن تطلعهم إلى أن تشكل محصلة نقاشاتهم إضافة جديدة وقيمة للملتقيات متميزة سبقته، وكانت مصدرا من مصادر إثراء المعرفة في الإعلام نظريا وعمليا لفائدة المواطن والمجتمع العربي العلمية في علوم الإعلام المختلفة.

● ثالثا: التأكيد على أهمية التعاطي إعلاميا مع الأحداث والمتغيرات وفق مهنية محددة تعلي من شأن الشفافية والموضوعية، في إطار من الأداء المهني الذي يعزز طموحات الشعوب والأمم.

● رابعا: دعوة الإعلاميين العرب والمؤسسات الإعلامية العربية إلى الاعتماد على شفافية الإعلام الجديد كأحد مصادر القوة الداعمة للمجتمعات وكذلك في العلاقات الدولية.

● خامسا: إيلاء كل الاهتمام والتشجيع للصحافة الالكترونية، وخاصة التي يصدرها الشباب العربي، باعتبار أن ذلك من شأنه تأكيد الارتباط العضوي بين العمل الإعلامي وقضايا المجتمع.

● سادسا: دعوة الإعلاميين العرب والمؤسسات الإعلامية العربية إلى تطوير الشق الخاص بالتنمية والعلاقة بين القطاعين العام والخاص في الشأن الاقتصادي، مع التركيز في هذا السياق على إبراز الدور الجديد للمواطن كشريك في التنمية.

● سابعا: دعوة أمانة الملتقى الإعلامي العربي إلى النظر في عقد دورة خاصة للبحث في سبل تنمية استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي (فيس بوك، تويتير، وما قد ينشأ مستقبلا من هذه الشبكات) باعتبارها الوسيلة الجديدة والمنتشرة للعمل الإعلامي للمواطن والمؤسسات على حد سواء.

● ثامنا: وفيما يتعلق بالتغطيات الإعلامية للثورات العربية والمتغيرات السياسية تم التأكيد على ضرورة عدم اللجوء إلى التعتيم في الأحداث والتركيز على مراعاة مبادئ التوازن والحيدة والموضوعية، والالتزام بالمعايير المهنية في تقديم الحدث والتعليق عليه.

● تاسعا: التنبيه إلى مخاطر انزلاق التغطيات والمواد الإعلامية التي من شأنها نشر بذور الفتن الطائفية والمذهبية والقبلية وغيرها من أشكال التمييز الاجتماعي.

● عاشرا: التأكيد على أهمية مراعاة المبادئ المهنية والتقديرات الموضوعية والمتوازنة لدى تقديم شهود العيان واستخدام شهاداتهم في التغطية الإعلامية، وذلك بالتوازي مع الاهتمام بمساحة تغطية المراسل الميداني.

● الحادي عشر: دعوة الإعلاميين العرب والمؤسسات الإعلامية العربية إلى تكثيف إسهاماتهم ومسؤولياتهم في التأكيد والتعبير عن الارتباط بين الازدهار الإعلامي والديموقراطية.

● الثاني عشر: الاهتمام بترسيخ حرية الصحافة الرياضية في الوطن العربي مع تنويع مصادرها وزيادة حجم الاعتماد في تغطياتها على الأشكال المباشرة.

● الثالث عشر: دعوة الإعلام الرياضي في الوطن العربي إلى استثمار مرحلة الإعداد والتخطيط لاستضافة دولة قطر لكأس العالم 2022م في تقديم صورة مشرفة للشباب العربي وأدائه في مجالات المنافسة السلمية والأنشطة المجتمعية الدولية.

● الرابع عشر: توسيع نطاق إبراز الإعلام العربي بأشكاله لدور المرأة العربية كطرف أصيل وكشريك أساسي في التنمية الاجتماعية والحياة العامة، وكذلك إبراز نماذج عطائها في هذا الاتجاه.

● الخامس عشر: التأكيد على ضرورة مواصلة جهود الإعلام العربي، إعلاميين ومؤسسات، في طرح رؤاه المشتركة والثابتة بشأن القضية الفلسطينية وقضايا حوار الحضارات، والموقف العربي المناهض للإرهاب، وتعزيز دور الحكومات والمجتمع المدني والأفراد في تحقيق التنمية الإنسانية.

● السادس عشر: إن من واجب الإعلام العربي تجاه ثورات الشباب وتضحياتهم تقديم خطاب جديد قوامه حرية التعبير والطرح وتحديث المنطلقات والمفردات على النحو الذي يعبر عن الروح الجديدة التي هبت في المنطقة العربية والثقة في المستقبل وفي جدوى التحديث والإصلاح.

● السابع عشر: التأكيد مجددا على أهمية الفصل بين المواد التحريرية والإعلانية، ودعوة الإعلام المرئي والمسموع إلى تفادي تأثير الإعلان على استقلالية السياسات التحريرية واتجاهات التغطيات الإعلامية.

● الثامن عشر: دعوة جميع أطراف العملية الإعلامية الاتصالية، بما يشمل ذلك من الإعلام المرئي والمسموع والالكتروني، إلى تعزيز ممارسات وأشكال حرية التعبير والحوار وفق أطر التوازن والموضوعية والشفافية في التغطيات والمحتوى.

● عائشة الجلاهمة

خلال افتتاح منتدى المياه أمس ضمن أنشطة الشهر البيئي

حيدر: الكويت تعتبر من الدول المستهلكة للمياه العذبة بمعدل يفوق إنتاجها أحيانا

الكابتن علي حيدر ود.عبدالرحمن العوضي ونجيب صعب خلال المنتدى

العوضي: مخاطر كبيرة تهدد البشرية إذا لم يراع ترشيد الاستهلاك والبحث عن مصادر جديدة للمياه

صعب: دعم المياه سيستهلك 10٪ من عائدات النفط في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي بحلول سنة 2025

اكد نائب مدير عام الهيئة العامة للبيئة الكابتن علي حيدر أن «الكويت تعتبر من الدول المستهلكة للمياه العذبة بمعدل يفوق انتاجها احيانا»، لافتا إلى ضرورة ارساء المسؤولية المشتركة بين الحكومة والمستهلك ووسائل الاعلام للحث على الاستخدام المستدام للمياه العذبة.

وقال حيدر أمس في افتتاح المنتدى الخاص بالمياه والذي كان بعنوان «إدارة مستدامة لموارد متناقصة» ان البلاد تتطلع الى مؤتمر الامم المتحدة المقبل للتنمية المستدامة في «ريو دي جانيرو» لمناقشة المشاكل المتعلقة بالمياه بهدف تقديم سبل تحسين فرص الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي.

بدوره أوضح الرئيس التنفيذي للمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية د.عبدالرحمن العوضي أنه «بعد كل هذه الحضارة والتقدم الانسان اساء استخدام المياه والآن يعيش على قطرات قليلة من المياه الجوفية»، لافتا الى ان المياه قليلة بسبب التغير المناخي مشددا على أن المياه هي اهم قضية في الوطن العربي واننا نعود الآن وبعد مرور الاف السنين للبحث عن الماء كما هو الحال عند بدء الخليقة، «لافتا الى ان «الانسان ماض في استهلاك المياه بشكل سلبي وبكميات كبيرة في ظل شح مصادر المياه عالميا».

وأضاف العوضي: نحن نعمل على اهم القضايا في حياة البشر وهي توفير العناصر الرئيسية للحياة ومن اهمها المياه خصوصا في ظل تلويث البشر لمصادر المياه بالاضافة الى الاستهلاك الكبير لها كما هو الحال في الكويت، وشدد على ضرورة الاهتمام بثقافة استهلاك المياه وترشيدها مشيرا الى ان المستقبل قد يشهد حروبا بسبب شح موارد المياه، ولفت الى ما حدث في اليابان وما سببته قوة الطبيعة من زعزعة امن العالم من خلال تدمير المياه للمحطة النووية فوكوشيما، مؤكدا اهمية الوعي بالمخاطر الكبيرة التي ستصيب البشرية اذا لم يراع الاستهلاك والبحث عن مصادر جديدة للمياه».

من جهته قدم الامين العام لمنتدى البيئة والتنمية العربية نجيب صعب تقريرا حول وضع المياه في الوطن العربي، موضحا ان قطاع المياه في الوطن العربي يعاني من ضغوط متعددة. باعتبار ان هذه البلدان تأتي في المرتبة الأخيرة من حيث توافر المياه العذبة المتجددة للفرد مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، لافتا الى ان هناك 13 بلدا عربيا بين البلدان التسعة عشر الأكثر شحا بالمياه في العالم.

واضاف صعب في تقريره ان توافر المياه للفرد في 8 بلدان عربية هو أدنى من 200 متر مكعب في السنة، ومن المتوقع أن يكون معدل التوافر السنوي للمياه العذبة في البلدان العربية كمجموعة بحلول سنة 2015 أدنى من 500 متر مكعب للفرد، لافتا الى انه سنة 2025 سيكون السودان والعراق وحدهما فوق مستوى الشح المائي.

وبين ان موارد المياه العذبة المتجددة للفرد في معظم البلدان العربية هي أدنى كثيرا من مستوى الشح المائي البالغ 1000 متر مكعب، بالمقارنة مع معدل عالمي يتجاوز 6000 متر مكعب، مشيرا الى أكثر من 45 مليون شخص في العالم العربي مازالوا يفتقرون لمياه نظيفة أو خدمات صحية مأمونة. والنمو السكاني خلال العقدين المقبلين، الذي سيحدث 90٪ منه في المدن، سيزيد الضغط السياسي لتلبية هذه الطلبات خصوصا للاستعمال المنزلي والصناعي.

ولفت الى ان الزراعة في البلدان العربية ستتأثر بأكثر من 83٪ من استعمال المياه في المنطقة العربية، وصولا الى 90٪ في بعض البلدان، في مقابل معدل عالمي نسبته 70٪، مضيفا: على رغم النواقص المائية الخطيرة، لا تتجاوز كفاءة الري 30 ـ 40٪، وهذا يعني هدرا بحدود 70٪، مؤكدا أن أسعار المياه المنخفضة مازالت شائعة، واحتياطات المياه الجوفية تستنزف بشكل سريع، كما ان حوافز تحسين الري لا وجود لها، مشيرا الى ان الزراعة العربية المستدامة تواجه تحديات المساهمة في الأمن الغذائي، وتخفيض فاتورة استيراد الغذاء، وتأمين فرص عمل في الأرياف، وتحويل بعض من حصتها في المياه العذبة الى الاستعمال البلدي والصناعي، والتأقلم مع مياه ذات نوعية هامشية للري، والتكيف مع تغير المناخ.

● دارين العلي

في ورشة نظمها اتحاد المكاتب الهندسية بالتعاون مع "الهيئة"

الكندري: "البيئة" تضع المعايير البيئية لأي مشروع في الدولة قبل تنفيذه

م.سميرة الكندري متوسطة المتحدثين في الورشة

أكدت مديرة إدارة التخطيط وتقييم المردود البيئي في الهيئة العامة للبيئة م.سميرة الكندري أن الهيئة العامة للبيئة متمثلة في إدارة التخطيط وتقييم المردود البيئي تقوم بوضع الاختبارات والشروط البيئية ضمن الشروط المرجعية لتنفيذ اي مشروع في الدولة قبل تنفيذه، مشيرة الى ان دراسات المردود البيئي التي تقدم للهيئة العامة للبيئة تقوم الإدارة بمراجعتها والمشاريع المطروحة في الدولة سواء صناعية او تنموية.

كلام الكندري جاء خلال ورشة عمل نظمها اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستثمارية الكويتية بالتعاون مع الهيئة العامة للبيئة لمناقشة المتطلبات البيئية للمشاريع والشروط المرجعية كمتطلبات فنية إلزامية لجميع المشاريع امس في فندق «كوستا ديل».

الجهة المسؤولة

وأضافت ان المكاتب الهندسية هي المسؤولة عن تصميم المشاريع بالكويت، مبينة ان هناك «لبسا» في بعض المكاتب بتسعير الدراسات البيئية للمشروع، وليس لديها اي فكرة عن الشروط البيئية.

وأوضحت الكندري ان هناك مكاتب استشارية بيئية متخصصة في الدراسات البيئية، مؤكدة ان الدراسة البيئية ملزمة لأي مشروع في الدولة، ناصحة المكاتب الهندسية بأن تعمل دراسات بيئية بالتعاون مع مكاتب استشارية بيئية لتغطية الجوانب سواء الهندسية او البيئية.

وقالت الكندري نسعى الى تفعيل الدور الرقابي للهيئة العامة للبيئة، مبينة ان القانون يسمح للهيئة بالتدخل في مواقع المشاريع ودراساتها للقبول او الرفض، لافتا الى ان الهيئة تشارك حاليا بإعداد المخطط الهيكلي للكويت وسيكون لنا تفعيل بحضور الاجتماعات في المجلس البلدي.

نقطة بداية

من جانبه، تحدث د.محمد الزرقا من جمهورية مصر العربية عن تقييم الأثر البيئي للمشاريع، مؤكدا ان دراسة المردود البيئي بدأ للمرة الأولى في السويد عام 1972، حيث كان هناك مؤتمر للبيئة، مبينا ان هذا المؤتمر كان نقطة بداية الى حين تم تطبيق مشروع البيئة، مشيرا الى ان التنمية مرتبطة بالبيئة ارتباطا وثيقا.

وأضاف د.الزرقا ان تقييم الأثر البيئي هو عملية تقييم الأشياء المحتملة والتي تؤثر على البيئة، لافتا الى ان دراسة تقييم الأثر البيئي تخرج ببدائل للمشاريع واستخدمت تكنولوجيا معينة لاختيار هذا البدائل.

من جانبه، قال الأستاذ في جامعة الكويت د.عبدالرحمن الصليلي ان هناك قلة وعي لدى البعض تجاه المردود البيئي، مشددا على أهمية فهم أصحاب المشاريع المردود البيئي لاستكمال مشاريعهم دون عرقلات.

بدورها أوضحت الأستاذة في كلية الهندسة والبترول في جامعة الكويت د.رواء الجارالله ان هناك معوقات تواجه المكاتب الهندسية في تسعير دراسة المردود البيئي، مبينة ان هناك قلة وعي لدى المكاتب الهندسية بأهمية دراسة هذا المردود.

وأضاف ان الهيئة العامة للبيئة بحاجة الى تطوير الموظفين باستمرار، بحيث يواكبون التطورات في تكنولوجيا البيئة.

● دارين العلي

محطات المعالجة قللت نسبة الهدر

على هامش الملتقى اكد كبير المهندسين في وزارة الاشغال العامة م.محمود كرم انه تم التخلص من مشكلة نسب المياه التي تهدر في البحر بشكل كبير، خاصة بعد انشاء محطات المعالجة.

مبينا ان نسبة المياه التي تهدر اليوم قليلة جدا خاصة اننا نستغل كل قطرة مياه من خلال اعادة تدويرها وارسالها الى المناطق الزراعية في الوفرة للاستفادة منها في الري.

واضاف ان المياه التي تهدر في البحر ليس لها تأثير على الكائنات الحية للبحر كونها تعالج معالجة ثلاثية، مؤكدا على تطور الكويت في هذا المجال.

حيث ان هناك انخفاضا في مستوى استهلاك المياه العذبة بعد تدويرنا لمياه الصرف الصحي واستخدامها في الزراعة، مطالبا الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بضرورة التحرك نحو وقف الهدر الحاصل في المناطق الزراعية نتيجة عدم استخدام اساليب الري الحديثة.